ما هي انعكاسات قرار منع استيراد عدد من السلع؟

علينا أن ندير الموارد بحكمة وبمبضع الجراح

وزير الاقتصاد لـ«الوطن»: توفير القمح والوقود والدواء أولوية للمواطنين

هناء غانم

أكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية د. سامر الخليل في تصريح لـ«الوطن» أن الإنتاج والتنمية عنوان المرحلة المقبلة، وإدارة الموارد المتاحة بمبضع الجراح هي الأساس والحكمة، وفقاً لما تقتضيه متطلبات مواجهة التحديات الاقتصادية الضاغطة التي تمر بها البلاد، فتوفير القمح والوقود والدواء أولوية للمواطنين وكذلك احتياجات قطاعي الإنتاج الزراعي والصناعي، والأبواب مفتوحة للقطاع التجاري الذي اعتاد على نمط معيّن من الاستيراد للتوجه إلى بدائل أخرى متاحة ومسموحة وتلبي احتياجات المواطن الملّحة من جهة، كما تلبي احتياجات استمرار دوران عجلة الإنتاج من جهة أخرى.

ومن هذا المنطلق عملت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ضمن سياستها الرامية إلى حماية الإنتاج المحلي وتنميته وذلك لتحفيز إنتاج بدائل عن المستوردات، وترشيد المستوردات لتخفيف فاتورته وبالتالي تخفيض الطلب على القطع الأجنبي، بما يساهم في توجيه موارد الدولة المتاحة نحو الأولويات التي لا يمكن الاستغناء عنها.

ومن هذا المنطلق قامت الوزارة بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية بإجراء مراجعة ودراسة مستفيضة لقائمة المواد المسموح باستيرادها، وبناءً على النتائج التي تمّ التوصل إليها لجهة ورود بعض المواد التي يمكن الاستغناء عن استيرادها في المرحلة الحالية، تمّ إيقاف السماح باستيراد بعض المواد الواردة في الدليل التطبيقي الإلكتروني المعتمد لمنح الموافقات لإجازات وموافقات الاستيراد لمدة ٦ أشهر فقط.

وقد شملت قائمة المواد التي تمّ منع استيرادها بشكل مؤقت، والتي تمّ الاتفاق على مضمونها بعد إجراء دراسة حولها بالتنسيق بين الوزارات والجهات المعنية من القطاعين العام والخاص، المواد التالية:

(جبنة الشيدر- إكسسوارات الموبايلات- مكبرات الصوت- عدادات النفود- الجوز- اللوز- الكاجو- الزبيب- المكيفات المنزلية- السيراميك- أجهزة العلاج فيزيائي- التدليك)- الزيوت والشحوم المعدنية للسيارات والآليات «من الأنواع التي يتوافر منها إنتاج محلي»- الباصات والميكرو باصات للمؤسسات التعليمية والقطاع الحكومي- حديد الزوايا والمبسط والمربع «من الأنواع التي يتوافر منها إنتاج محلي»- المواسير والأنابيب المعدنية «من الأنواع التي يتوافر منها إنتاج محلي» - السيارات السياحية والفانات والميكروباصات للقطاع العام- الفراشيح الطبيعي وأحجار النصب والبناء- الترابيع والبلاط- المكعبات من الفسيفساء (موزاييك)- القطع الخزفية المشغولة «سيراميك»- التمر- الهواتف).

كما تمّ تمديد قرار إيقاف السماح باستيراد بعض المواد الواردة في الدليل التطبيقي الإلكتروني المعتمد لمنح الموافقات لإجازات وموافقات الاستيراد لمدة ٦ أشهر وذلك لحماية الإنتاج المحلي وتحفيز إنتاج بدائل المستوردات.

وقد شملت قائمة المواد التي تمّ تمديد منع استيرادها كلاً من: (أدوات المائدة- مفاتيح الكهرباء- ألواح الألمنيوم المدمجة «الكوبوند من جميع البنود الجمركية»- المحولات الكهربائية التي يوجد إنتاج محلي مماثل لها «من جميع البنود الجمركية»- الكابلات التي يوجد إنتاج محلي مماثل لها «من جميع البنود الجمركية».

الحلاق لـ«الوطن»: هو جيد في مكان وله منعكسات سلبية من جهة أخرى

كتلة نقدية كانت تدور في السوق التجاري سوف تتوقف

ارتفاع أسعار سلع تستخدم اللوز والجوز والتمر

أمين سر غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق أكد غير فاعلة وبالتالي ستكون هناك كتلة خارج قطاع هذه الأعمال للتوجه إلى قطاعات أخرى.

والأمر الأسوأ أن عدم توازن واستقرار القرارات يؤدي دائماً إلى خلق ربحية غير مبررة لدى أطراف أخرى مثل الذي لديه جوز ولوز وتمر وكاجو اليوم وبصدور هذا القرار ازدادت أرباحه فوراً نحو ٢٠ بالمئة زيادة وبالوقت نفسه أضر القرار بأشخاص كانوا بحاجة لهذه البضاعة التي تعتبر أساساً لصناعتهم ويلجؤون لشرائها بسعر أعلى بكثير، إضافة لذلك خلق حالة انعدام ثقة بين المصدر والمستورد ويؤدي إلى خسارة وتضرر الكثيرين من عقود تم إبرامها وأي حالة إرباك في سوق العمل وهي غير مطلوبة اليوم. فالمطلوب هو استقرار القرارات التي تعطي ميزة للاقتصاد أفضل بكثير من المنع والحصر وتوقف الاستيراد، كما يؤدي إلى خلق ربحية غير مبررة لمن يعمل بهذا المجال. وهذه المعوقات لها أثر كبير على الاقتصاد الكلي وهنا بيت القصيد!!!

(أهل مكة أدرى بشعابها) ومن يعمل على الأرض أدرى بمعرفة الاحتياجات وأهميتها، وهو الأقدر حين التشاور معه على إبداء الرأي الأصوب.

بالمقابل يقال إن الاستمرار في استيراد المواد سوف يساهم في عدم استقرار سعر الصرف لذلك نقول إنه بالاقتصاد هناك عدة وجهات نظر لكن بيت القصيد يتطلب تشاركية في صنع القرار ليكون القرار حكومياً أكاديمياً مهنياً أي إن أصحاب المهن قادرون على إبداء رأيهم وما هي انعكاسات القرار قبل تطبيقه على أرض الواقع وعند توافق أصحاب القرار مع أصحاب المهن عندها تكون هناك فائدة على الاقتصاد بشكل عام؟ إذاً نحن بحاجة إلى تشاركية باتخاذ القرار.

وحتى نكون منصفين نحن لا ننكر أننا نعيش حالة صعبة لكن الحل لا يكون دائماً بالمنع أو بالحصر أو..... إلخ بل بالتوازن والتشاركية باتخاذ القرار لأن الهدف أولاً وأخيراً توفير المواد وزيادة الفاعلين والعاملين بأي قطاع.

قلعجي: لتخفيف استخدام القطع الأجنبي

بدوره رئيس القطاع الغذائي في غرفة صناعة دمشق وريفها طلال قلعجي أكد أن هذا القرار ترشيد للاستيراد لتخفيف استخدام القطع الأجنبي ونحن كصناعيين لا يمكن أن نقف في وجه أي قرار فيه مصلحة عامة للبلد، لافتاً إلى أن هناك العديد من أنواع الجبنة المحلية وبعض المواد تعوض عن الجبنة المستوردة وعن الجوز والكاجو وغيرها من المواد التي تم إيقافها لفترة مؤقتة.

مؤكداً أن هم المواطن اليوم تأمين ربطة الخبز وليس الكاجو واللوز و... إلخ وباختصار هو قرار مؤقت يساهم في ترشيد الاستيراد فقط تجنباً للاحتكار ورفع السعر.

السحار: إنقاذ للصناعة الوطنية

الصناعي محمد السحار تحدث لـ«الوطن» باسم لجنة صناعة السيراميك في غرفة صناعة دمشق وريفها.

وأكد أن قرار إيقاف الاستيراد هو إنقاذ للصناعة الوطنية بل يساهم في إعادة الألق للعديد من الصناعات التي تنحت عن عملها بسبب الاستيراد ما يساهم في زيادة الاستثمار للصناعة المحلية.

وأضاف: هو قرار صائب لأنه يجب حماية الصناعي المحلي ويجب تطبيقه على كل الصناعات المحلية التي يعاني أصحابها، لافتاً إلى أن قرار الحكومة بوقف استيراد السيراميك والغرانيت لمدة ٦ أشهر يكون له منعكسات إيجابية على الصناعة الوطنية وعلى الاقتصاد السوري وخاصة أن معامل السيراميك في سورية تكفي حاجة البلد وأكثر من ذلك لأنها على مستوى الشرق الأوسط، مبيناً أن كل المعامل ستعمل على تطوير منتجاتها والحفاظ على الجودة وتوظيف عمالة جديدة أي خلق فرص عمل جديدة وخاصة أن معظم مصانع السيراميك في سورية تعمل بأقل من ١٥ بالمئة من طاقتها الإنتاجية.

المياه لا تعود «لمجاريها» بل للوكلاء !!

لماذا تم التراجع عن حصر بيع المياه المعدنية بالقطاع العام؟

وزير الصناعة لـ«الوطن»: عدم تمكّن السورية للتجارة من الوصول إلى جميع المستهلكين

محمود الصالح

كشف وزير الصناعة زياد صباغ عن سبب عودة تسليم الوكلاء للمياه المعدنية، بعد أن تم الاتفاق منذ أيام على حصر توزيع كامل إنتاج معامل تعبئة المياه المعدنية للسورية للتجارة، آنه بهدف تحقيق اكبر كمية توزيع أفقي للمنتج. وقال في تصريح خاص لـ«الوطن»: إن السورية للتجارة اقتصر توزيعها لهذه المياه على صالاتها، ولم تتمكن من إيصال المياه إلى كل المناطق، حيث كانت كامل إنتاجها للسورية للتجارة خلال الفترة الماضية بين وزير الصناعة أن المشكلة ليست في ذلك بل بأنه خلال الشهر الماضي وهذا الشهر كان هناك طلب كبير على المياه المعدنية، في وقت ليست فيه لهذا الطلب الكبير الاستثنائي، لأن لهذه المعامل طاقة إنتاجية محددة، ولا يمكنها أن ترفع إنتاجها وفق هذا الطلب الاستثنائي.

معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب أوضح لـ«الوطن» أن هناك تلاعباً كبيراً في توزيع المياه المعدنية، وقامت الوزارة من خلال مديريات التجارة الداخلية بضبط عشرات حالات البيع بسعر أعلى مما هو محدد، واحتكار هذه المادة في ذروة الحاجة إليها، والأهم من كل ذلك أن هناك البعض من الوكلاء يقوم بتحويل حصته بعد أن يحملها في السيارات إلى محافظات غير المحافظات المخصصة لها نتيجة حصوله على ربح أكبر، مما يحرم تلك المحافظات من هذه الكمية، وأضاف شعيب إن الوزارة طلبت من معامل المياه جداول بالكميات التي تسلم لكل وكيل ووضعت دوريات حماية المستهلك في المعامل لمراقبة التحميل، ومن ثم مراقبتها عند التوزيع للمواطنين، ومع ذلك لم يلتزم هؤلاء الوكلاء بالتوزيع الصحيح، ولا بالبيع وفق السعر المحدد، وهناك ضبوط في مختلف المحافظات حول الخلل في عمل وكلاء التوزيع، وتمت مراسلة وزير الصناعة بكتاب رسمي بجميع مخالفات الوكلاء والضبوط التموينية التي نظمت بحق من خالفوا سواء لجهة التوزيع أم لجهة الاحتكار أم رفع الأسعار.

المدير العام للسورية للتجارة أحمد نجم أوضح أن المؤسسة لم تدع إلى الاجتماع الذي عقد في مؤسسة الصناعات الغذائية لبحث موضوع إعادة التوزيع للوكلاء، لأن هناك رغبة لدى شركة المياه بإعادة تسليم الوكلاء، علماً أن الحقيقة وبالرغم من الإعلان عن حصرية تسليم المياه للسورية للتجارة والاجتماعية العسكرية، لكن لم يتم الالتزام بذلك واستمرت عمليات تسليم الوكلاء، في وقت لم تلتزم معامل تعبئة المياه بتسليم ما تطلبه فروع السورية للتجارة، حيث كانت ترسل سيارات المؤسسة إلى المعامل، ولا يتم تعبئتها بالمياه بحجج غير مقنعة منها أنه بعد الساعة الثالثة لا يوجد عمال تحميل، ومرة أنه لا توجد كميات، في وقت استطاعت فيه السورية للتجارة أن توفر هذه المياه ليس فقط عبر صالاتها المنتشرة في المدن والريف، إنما كذلك من خلال السيارات الجوالة التي أصبحت تبيع للجميع في الأحياء والقرى التي لا يوجد فيها صالات للسورية، ولكن للأسف لم نحصل على الكميات المطلوبة من المياه، ونحن لا يمكن أن نبيع هذه المادة بالجملة أو نصف الجملة، لأن دورنا هو توفيرها للمستهلك.

المدير العام لمؤسسة الصناعات الغذائية ريم حللي أكدت لـ«الوطن» أنه تقرر أمس إعادة التوزيع للوكلاء بعد أن تم إجراء «فركة أذن» لهم بهدف عدم البيع بسعر زائد، ونتيجة عجز السورية للتجارة عن إيصال هذا المنتج إلى جميع المستهلكين سواء البيع بالجملة أم نصف الجملة، لأن للمستهلكين، وهناك في السوق مولات ومطاعم وفنادق تحتاج لكميات كبيرة يجب أن يتم تزويدها بها، ولذلك اعتباراً من اليوم سيتم إعطاء كل هذه الفعاليات ما تحتاجه من كميات مياه مباشرة من المعامل. وأكدت حللي أنها حذرت الوكلاء خلال اجتماعها بهم أمس من أي مخالفة في عمليات التوزيع أو الأسعار، وأي وكيل سيخالف سيتم حرمانه ليس من العقد مع المياه إنما من التعاقد مع جميع مؤسسات الدولة.

وعن مدى ضبط مخالفات الوكلاء لناحيتي الاحتكار أو الأسعار أكدت حللي أنها طلبت من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ضبط عمليات التوزيع ومراقبة الأسعار، لكن الوزارة لم تقدم مخالفة واحدة لأي من الوكلاء.

معاون وزير «التموين»:

هناك تلاعب بعمليات التوزيع وجشع في الأسعار من الوكلاء وضبطنا كثيراً من الحالات

نجم:

معامل المياه لم توقف تسليم الوكلاء ومماطلة في تسليم كامل الإنتاج للسورية للتجارة

حللي:

لم تقدّم لنا وزارة التجارة مخالفة واحدة بحق الوكلاء، وهذا الإجراء «فركة أذن»

٤٠٠ ألف دولار رسوم العفش

تقديرات من «نصيب»: أسبوع على نهاية ملف شاحنات العفش العالقة على الحدود مع الأردن

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في معبر نصيب الحدودي مع الأردن لـ«الوطن» عن بدء عمليات الكشف على شاحنات العفش التي كانت عالقة على الحدود مع الأردن بعد قرار رئاسة مجلس الوزراء بالسماح بإدخال حمولتها، مبيناً أن عدد الشاحنات التي كانت عالقة يصل لحدود ٧٨ شاحنة جزء من حمولتها عبارة عن عفش لمواطنين سوريين كانوا مغتربين في دول الخليج العربي ويرغبون بالعودة للوطن، لكن هناك جزءاً آخر من حمولة هذه الشاحنات هي موادغير العفش وتم تحميلها في الشاحنات في محاولة لإدخالها من دون رسوم جمركية، وهو ما يستدعي حالياً الكشف على حمولة الشاحنات وتحديد المواد الواردة في هذه الشاحنات، وتستوجب الرسوم المالية والجمركية الاعتيادية التي عادة ما يتم تسديدها عند إدخال مثل هذه البضائع مقدراً قيم الرسوم لحمولة كل شاحنة بالقطع الأجنبي بحدود ٥ آلاف دولار وهو تقدير أولي يحدده الكشف والتقدير النهائي لكل شاحنة على حدة، وفي حال عممنا هذا الرقم على إجمالي الشاحنات الذي يقترب من ٨٠ شاحنة تكون أمام (٤٠٠) ألف دولار رسوم متوقعه من حمولة هذه الشاحنات (غير العفش) مع تأكيد أن هذه الرسوم فقط على الحمولات والبضائع من غير العفش.

وتوقع المصدر الحاجة لنحو أسبوع حتى الانتهاء من عمليات الكشف والتدقيق في حمولة هذه الشاحنات وتنفيذ البيانات الجمركية اللازمة وغيرها، ومنه يكون انتهى ملف الشاحنات العالقة على الحدود مع الأردن والذي سبب معاناة كبيرة لسائقي هذه الشاحنات على مدار الأشهر التي توقفوا فيها على الحدود وكانت خلالها تعتبر المديرية العامة للجمارك أنه لم يعد ممكناً التعامل مع هذه الشاحنات التي لا تحمل (منافست) إلا على أنها مهربات وهو ما لم يكن يقبل به أصحاب العفش لأن ذلك سيرتب عليهم غرامات مالية كبيرة، وأن الحل الذي يمكن تنفيذه في مثل هذه الحالة الخاصة هو فرض رسم مقطوع على هذه الحمولات من العفش والسماح لها بالدخول وهو ما يحتاج لقرار استثنائي حيث كان يرى سائقو الشاحنات على مدى الأشهر الماضية أنه كان لابد من منح مهلة قبل تنفيذ القرار الحكومي بعدم السماح بإدخال العفش للمغتربين السوريين لتتمكن الشاحنات التي كانت بطريقها نحو الأراضي السورية من المرور والسماح لها بالدخول بدلاً من تنفيذ القرار فوراً والتسبب بحالة ترك ٨٠ شاحنة مع سائقيها في العراء.

وكل ذلك كان قبل أن ينهي قرار رئاسة مجلس الوزراء الصادر مؤخراً حالة عدم السماح بإدخال العفش للمغتربين السوريين وعودة الأمر لما كان عليه وهو ما يتفق مع الفقرات الخاصة في هذا الموضوع ضمن قانون العمل الجمركي.

وحدد قرار رئاسة مجلس الوزراء الأخير «١٣٥٤» شروط إعفاء الأمتعة الشخصية والأثاث المنزلي من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب عبر تحديد عدد القطع المنزلية التي تعفى من الرسوم الجمركية لدى إدخالها إلى البلاد، بحيث تشمل قطعة واحدة من الأدوات مثل الغسالة، البراد، فرن الغاز، السخان الكهربائي، وغيرها.

وسمح القرار بالإعفاء من الرسوم لـ«دزينة واحدة» من مستلزمات أدوات المطبخ المعدنية أو الزجاجية، أما بالنسبة للأثاث المنزلي، فسمح القرار بالإعفاء من رسومه لعدد ٣ غرف نوم، وطقمي جلوس، وغرفة سفرة واحدة، و٣ سجادات.

على حين حدد القرار شروطاً للإعفاء وهي: حضور المستفيد إلى القطر، وأن تكون الأدوات أو الأمتعة أو الأثاث ذات طابع شخصي وبكميات غير تجارية، وأن يكون المستفيد أمضى أكثر من ٦ أشهر خارج البلاد، وأن ترد الأمتعة الشخصية والأثاث المنزلي المطلوب إعفاؤه من بلد الإقامة.

كما اشترط القرار أن تحمل تلك المواد آثار الاستعمال الواضحة نتيجة تملكها أو استعمالها، وأن تكون معدة بصورة واضحة لاستعمال المستفيد وأفراد أسرته وأن يكون القرار بالتالي متناسباً مع عدد أفراد الأسرة ولمنزل واحد، على أن يلتزم المستفيد بتقديم لائحة بالمواد مصدقة من السفارة أو القنصلية السورية في بلد الإقامة.

وحسب القرار، تخضع الكميات الإضافية التي لا تتسم بالصفة التجارية وتزيد عن الكميات المحددة لأداء الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب وأحكام المنع والحصر والقيد، بينما لا يجوز التصرف بالأثاث المنزلي المعفى قبل ثلاث سنوات من تاريخ الإعفاء.